صياغة اسم التفضيل من بعض الأفعال غير الثلاثية

عمر علي عمر بابعير*

تاريخ تسلُّم البحث : 2021/10/15م تاريخ قبول النشر : 2022/12/12م

الملخص

أكثَرَ اللغويون من وضْعِ الشروط لصياغة اسم التفضيل كثرةً لم يبلُغها اسمٌ من الأسماء المشتقة غيره، فنتجَ عن ذلك حُكمُهم على كثيرٍ ممَّا صيغ منه اسم التفضيل بالشذوذ، ولكنْ لمَّا كان مدارُ هذه الشروط هو خشية الوقوع في اللبس رأى الباحث أن يختزل هذه الشروط في شرطين، هما:

1_ أن يكون بالإمكان الاستدلال باسم التفضيل على الفعل المصوغ منه، من غير لَبْس.

2_ أن يُتصوَّر في معنى اسم التفضيل الزيادة.

ثم عرَّج الباحث على الحديث عن صياغة اسم التفضيل من الأفعال غير الثلاثية، ورأى أنه يصاغ من الفعل الرباعي الذي على وزن (أَفْعَلَ)، ومن الفعل الخماسي الذي على وزن (افْتَعَلَ) من غير شذوذ بناءً على الشرطين السابقين، ولا يصاغ من الفعل السداسي إذ لم يَرِد عن العرب صياغته منه أصلًا، وبهذا توصَّل الباحث إلى أنه لا يوجد فيما صيغ من أسماء التفضيل من الأفعال غير الثلاثية ما يمكن أن يُحكَم عليه بأنه شاذ لا يقاس عليه.

المقدمة:

ينفرد اسم التفضيل عن بقية المشتقات بأنه لا توجد له أوزان مختلفة يصاغ عليها؛ وإنما يُصَاغ على وزنٍ واحدٍ، وهو (أفعل) الذي مؤنثه (فُعلى)؛ نحو: (أَكْبَر كُبْرَى)، و(أَصْغَر صُغْرَى)، أما الأسماء المشتقة الأخرى فيوجد لها أكثر من وزن، فاسم الفاعل واسم المفعول لهما وزنان، ووزنٌ يصاغ من الفعل الثلاثي، ووزنٌ يصاغ من الفعل غير الثلاثي، واسما الزمان والمكان لهما ثلاثة أوزان، وزنان يصاغان من الثلاثي، ووزنٌ يصاغ من غير الثلاثي، وصيغ المبالغة لها خمسة أوزان أو أكثر، والصفة المشبهة لها اثنا عشر وزنًا، واسم الآلة له ثلاثة أوزان قديمة وثلاثة أوزان حديثة.

ولمَّا كان هذا الاسم يصاغ على وزن واحد، وضع اللغويون بعد الاستقراء شروطًا متعدِّدة في صياغته خشية الوقوع في اللبس، وصلت إلى ثمانية شروط، وهي[1]:

1- أن يكون له فِعل، فلا يصاغ مما لا فعل له، مثل: لِصّ، ورِجْل.

2- أن يكون الفعل ثلاثيًا مجردًا، فلا يصاغ من مثل: بَعْثَرَ، وانْطَلَقَ، واسْتَغْفَرَ.

3- أن يكون الفعل متصرفًا لا جامدًا فلا يصاغ من مثل: عَسَى، ولَيْسَ.

4- أن يكون معناه قابلًا للتفاوت، فلا يصاغ من مثل: مَاتَ، وغَرِقَ.

5- أن يكون تامًا، فلا يصاغ من الأفعال الناقصة مثل: كَانَ، وصَارَ.

6- أن يكون الفعل مُثبَتًا، فلا يصاغ من مثل: ما عَلِمَ، وما نَسِيَ.

7- ألَّا يكون الفعل مبنيًّا للمجهول، فلا يصاغ من مثل: يُقَالُ، وقُتِلَ.

8- ألَّا يكون الوصف منه على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء، فلا يصاغ مما دلَّ على لون أو عيب ظاهر أو جمال ظاهر، مثل: خَضِر، وعَوِر، وحَوِرَ.

* أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة حضرموت.

وخَلَصَ النحويون بناءً على هذه الشروط إلى أنَّ قول العرب: (أَلَصُّ مِنْ شِظَاظٍ)، فيه شذوذ؛ لأن اسم التفضيل (ألصُّ) صيغ مما لا فعل له، وأن قولهم: (هذَا الكَلاَمُ أَخْصَرُ مِنْ غَيرِه)، فيه شذوذان، لأن اسم التفضيل (أخصرُ) صيغ من الفعل (اختُصِرَ)، وهو فعل غير ثلاثي، وهو أيضًا مبني للمجهول، وكثير مما سُمِع عن العرب حكموا عليه بالشذوذ؛ نحو: (أحنكُ الشاتين)[2] ، و(آبَلُ الناسِ كلِّهم)[3]، و(هُوَ أَعْطَاهُمْ لِلدَّرَاهِمِ)، وَ(أَوْلاَهُمْ لِلْمَعْرُوفِ)، و(هذَا المَكَانُ أَقْفَرُ مِنْ غَيْرِهِ)، و(هُوَ أَزْهَى مِنْ دِيكٍ)، و(أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النِّحْيَيْنِ) و(أَعْنَى بَحاجَتِكَ)، و(أَفْلَسُ مِن ابْنِ المُذَلَّقِ)، و(أحمقُ من هبنَّقة)، و(أَسْوَدُ مِن حَلَكِ الغُراب)، و(أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَن)[4].

وللباحث رأي يخالف به رأي النحويين، إذ يرى أنه لا داعي للإكثار من الشروط، وأنه ينبغي النظرُ فيما سُمِع عن العرب، والبحثُ عمَّا يسوِّغه، ويجعله داخلًا في القياس، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة.

وهناك دراسات حديثة سابقة تناولت اسم التفضيل، وشروط صياغته، وما جاء مخالفًا لهذه الشروط، من أبرزها:

– اسم التفضيل بين النظرية والواقع، رسالة ماجستير بالجامعة الأردنية، لميسون علي إسماعيل درويش، عام 1995م. وقد جاء الفصل الأول منها (ص 11– 47) في الحديث عن تعريف اسم التفضيل، وشروط صياغته، وتعليلات النحويين لوضعهم هذه الشروط، ومخالفة واقع الاستعمال اللغوي لكثير من هذه الشروط.

– ما خالف القياس في باب أفعل التفضيل، للدكتور: محمد عبد القادر هنادي، بحث منشور بمجلة جامعة طيبة، عام 1426هـ. وقد تتبع فيه المواضع التي جاء فيها اسم التفضيل مخالفًا للقواعد القياسية التي وضعها النحويون، وذكر عند الحديث عنها أقوالهم ومذاهبهم.

– صوغ اسم التفضيل من الألوان والحلى والعيوب بين السماع والقياس، للدكتور: محمد محمود بندق، بحث منشور في مجلة علوم اللغة، عام 2002م.

– صيغة أفعل التفضيل بين شروط النحاة وواقع اللغة – دراسة في الأمثال العربية، للدكتور: عماد مجيد علي، والدكتور: فرهاد عزيز محيي الدين، مجلة جامعة كركوك.

– القرارات النحوية والصرفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، للدكتور: خالد العصيمي، وفيه بحث جيد مطول عن قرارات المجمع في التخفيف من شروط صوغ اسم التفضيل (ص 213 – 232).

– صيغة أفعل التفضيل في القرآن الكريم: دراسة نحوية، للدكتور: أحمد إبراهيم الجدبة، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، عام 2012م.

– صيغة أفعل العاري عن التفضيل: دراسة دلالية تطبيقية على القرآن الكريم، لصادق مسعد لطف المنبري، المركز القومي للبحوث بغزة، 2019م.

وقد اتبعتُ في دراستي هذه المنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ فقمتُ بجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالدراسة، ثم قسَّمتُها بحسب عدد أحرف الأفعال ثلاثة أقسام، وتحدَّثتُ عن كلِّ قسم منها مبيِّنًا إمكان صياغة اسم التفضيل منه أو عدم إمكان ذلك.

وبعد أن جمعتُ كثيرًا مما ذَكَر النحويون بأنه مسموع عن العرب، توصلتُ إلى أنه يمكن الاكتفاء بشرطين في صياغة اسم التفضيل، هما:

الشرط الأول:

أن يكون بالإمكان الاستدلال باسم التفضيل على الفعل المصوغ منه، من غير لبس:

ولهذا لمَّا كان الاستدلال باسم التفضيل على الفعل الثلاثي المصوغ منه ممكنًا جازر فيه أكثر من غيره؛ نحو: (أَنْفَعُ، وأَعْلَمُ، وأَشْرَفُ)، فإنَّ هذه الأسماء مصوغة من الأفعال الثلاثية (نَفَعَ، وعَلِمَ، وشَرُفَ)، وأما الفعل الرباعي، والخماسي، والسداسي، فإن

الاستدلال باسم التفضيل على الأفعال المصوغ منها قد يكون ممكنًا، وقد لا يكون ممكنًا؛ فمثال ما أمكن الاستدلال باسم التفضيل عليه (أعطى، وأحوجُ، وأخصرُ)، فإن الاسم الأول مصوغ من الفعل الرباعي (أعطى)، والاسم الثاني مصوغ من الفعل الخماسي (احتاج)، والاسم الثالث مصوغ من الفعل الخماسي المبني للمجهول (اختُصِر)، ولهذا لا أعدُّ أسماء التفضيل من هذه الأفعال المذكورة شاذًّا؛ لأنه يُمكِن الاستدلال به عليها من غير لبس.

ومثال ما لا يُستدلُّ به عليها (أَدْحَرُ، وأَطْلَقُ، وأَخْرَجُ) فإنها ليست أسماء تفضيل مصوغة من (دَحْرَجَ، وانْطَلَقَ، واسْتَخرَجَ)، ولهذا لا يجوز اطلاقًا صياغة اسم التفضيل من هذه الأفعال.

والذي جعلنا نستدلُّ بأسماء التفضيل (أعطى، وأحوجُ، وأخصرُ) على الأفعال المصوغ منها (أعطَى، واحتاجَ، واختُصِر) مع أنها غير ثلاثية، هو أنَّ ثلاثي هذه الأفعال إما مهمل، وإما أنه يأتي في معنى مختلف عن معنى الفعل غير الثلاثي، وإما أنه لم يُستعمل له اسم تفضيل من الفعل الثلاثي؛ لقلة استعماله، وهي (عَطَا، وحَاجَ، وخَصِرَ)، ولذلك لن يكون هناك لبسٌ في صياغته منها، بخلاف كثير من الأفعال؛ فلو أخذنا الفعل الرباعي (أَعْلَمَ)، والفعل الخماسي (تَعَلَّمَ)، والفعل السداسي (اسْتَعْلَمَ) لوجدنا أن هذه الأفعال لا يمكن صياغة اسم التفضيل منها، لأن ثلاثيها (عَلِمَ) يشترك معها في المعنى العام، ولهذا فهو أحقُّ بأن يُصاغ منه اسم التفضيل، فإنْ صِيغَ من غيره فإنه لن يُستدلَّ به عليه، ولو أتينا باسم التفضيل (أَقْطَعُ) من الأفعال (قَطَعَ، وقَطَّعَ، وانْقَطَعَ، واقْتَطَعَ، واسْتَقْطَعَ) لم يُعلَم أي المعاني يراد، ولذلك وجب قصر التفضيل المباشر به على الثلاثي؛ لأمن اللبس.

وكذلك الفعل المبني للمجهول، فإنه إن لم تكن في صياغة اسم التفضيل منه لبسٌ، وكان بالإمكان الاستدلال عليه، جازت هذه الصياغة من غير شذوذ، ولهذا قال ابن الناظم: ((وأما قولهم: (أَزْهَى مِنْ دِيك)، و(أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النِّحْيَيْنِ)، و(أَعْنَى بحاجتك) فلا تعد شاذة، وإن كانت من فعلٍ ما لم يسمَّ فاعله، لأنه لا لبس فيها، إذ لم يُستَعمل لها فعل فاعل))[5].

وقد ذهب ابن مالك إلى أنَّ صياغة اسم التفضيل من الفعل المبني للمجهول الدال على التفضيل في المفعولية، لا يُحكَمُ بشذوذه إلا إذا وقع فيه لبسٌ مع صياغته من الفعل المبني للمعلوم الدال على التفضيل في الفاعلية، وذلك إذا كان الفعل مستعملًا بالبناءين كثيرًا، ولم يقترن اسم التفضيل بما يمنعه من أن يراد به التفضيل في الفاعلية؛ فلا يجوز أن تقول: هذا أضربُ من ذلك، وأنت تريد أنَّ الضرب الواقع به أشدُّ من الواقع بغيره؛ لأن المراد به لا دليل عليه، بل السابق إلى ذهن السامع التفضيلُ في الفاعلية[6].

فإن اقترن بما يمنع قصد الفاعلية جاز؛ نحو أن يُقال: عبدُ الله بن أُبَيٍّ ألعنُ ممَّن لُعِنَ على لسان داود؛ ولا يُوجَدُ أظلمُ من قتيلِ كربلاء، فإنَّ اسمي التفضيل (ألعن، وأظلم) مصوغان من الفعلين المبنيين للمجهول (لُعِنَ، وظُلِمَ)؛ لأنه اقترن بهما ما يمنع من الفاعلية[7].

وكذلك إذا كان الفعل مما لازم بناء ما لم يُسمَّ فاعله أو غلب عليه فإنه يجوز حينئذٍ صياغة اسم التفضيل منه؛ لعدم اللبس؛ نحو قولهم: (أزهى من ديك)، فإن اسم التفضيل هنا مصوغ من الفعل (زُهِي)، وهو من الأفعال التي لا تأتِ إلا مبنية للمجهول[8].

وإذا استُدلَّ باسم التفضيل على الفعل المصوغ منه مع اللبس، فإن كان في السياق ما يرفع هذا اللبس، جاز صياغة اسم التفضيل منه، مثال ذلك اسم التفضيل (أعدى)، فإنه لا يُدرَى هل هو من (العَدْو) الذي فعله ثلاثي، وهو (عدا) بمعنى جرى، أو من (العَدْوَى) الذي فعله رباعي، وهو (أَعْدَى) بمعنى نقل المرض، جاء في كتب الأمثال[9]:

1- أَعْـدَى مِـنَ الشَّـنْفَرَى، وأَعْـدَى مِـنَ السُّـلَيْك (فهذا من العَدْو).

2- أَعْـدَى مِـنَ الجَـرَبِ، وأَعْـدَى مِـنَ الثُّؤَبَـاءِ[10] (وهذا من العَدْوَى).

فظهر معنى كلِّ اسمِ تفضيلٍ من هذه الأسماء من خلال مجيئه في السياق، إذ كان الاسم المجرور في كل جملة هو القرينة الدالة على المعنى المراد.

ومما جاء أيضًا من الأمثال ممَّا فيه اللَّبس مأمون، قولهم[11]: أَفْسَدُ مِنَ الْجَرَادِ، وأَفْسَدُ مِنَ السُّوسِ، وأَفْسَدُ مِنَ الضَّبُعِ، فإنَّ (أَفْسَدُ) في هذه الأمثال الثلاثة، مصوغ من الفعل الرباعي (أَفْسَدَ)، وأما قولهم[12]: أَفْسَدُ مِنْ بَيْضَةِ البَلَدِ، فـ(أَفْسَدُ) فيه مصوغ من الفعل الثلاثي (فَسَدَ)، قال الميداني: ((أفسدُ في جميع ما تقدم من الإفساد ... وأما هذا الأخير فإنه من الفَسَاد لأنها إذا تُرِكتْ فَسَدَتْ))[13].

ومثل ذلك أيضًا اسم التفضيل (أظلم)، فإنه مصوغ من الفعل الثلاثي (ظَلَمَ)، في نحو قوله تعالى: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا هُمْ أَظْلَمَ وَأَطْغَى﴾[14]، ولكنها ليست كذلك في المثل القائل: (أَظْلَمُ مِنْ لَيْلٍ)[15]، فإنها صيغت هنا من الفعل الرباعي (أَظْلَمَ) الذي هو اسم تفضيل من الظُّلْمَة، وليس من الظُّلْم، ولا يلتبس ذلك على السامع؛ ولا يُحتاج لتسويغ ذلك إلى القول: إن هناك لغة استُعمل فيها الفعل من الظلمة ثلاثيًا، كما قال الميداني: ((قلتُ: قد قال بعضهم: هذا شاذٌّ أن يُبْنَى أفعلُ التفضيل من الإظلام وليس كما ظَنَّ، فإنَّ (ظَلِمَ يَظْلِمُ ظُلْمة) لغةٌ في (أَظْلَمَ إظْلامًا)، وإذا صحَّ هذا فالبناء وقَعَ على سَمْتِهِ وقاعدتِهِ))[16] ؛ لأنَّ الصياغة _ في رأيي _ تكون من الأشهر في الاستعمال، والأظهر في الكلام العربي، وليس فيما كان لغةً نادرةً، والمعلوم أنَّ الأشهرَ والأكثرَ استعمالًا هو أظْلَم، وليس ظَلِمَ.

وقد يصاغ اسم التفضيل من فعلين ثلاثيين مختلفين في المعنى، وإن كانا متفقين في اللفظ، ولكن هذا الاتفاق لا يُفضي إلى اللبس، وذلك نحو اسم التفضيل (أحيا)، فإنه جاء بمعنيين مختلفين، الأول منهما مأخوذ من الحياء، وفعله الثلاثي (حيِيَ)؛ نحو قول ليلى الأخيلية في تَوْبَةَ بن حمير[17]:

وتَوْبَةُ أَحْيَا من فتاةٍ حييَّةٍ
وأَجْرَأُ من ليْثٍ بخفَّانَ خادِرِ

والثاني مأخوذ من الحياة، وفعله الثلاثي (حيِيَ) أيضًا؛ نحو قولهم في المثل[18]: (أَحْيَا مِنْ ضَبٍّ)، والضبُّ _ كما زعموا_ طويلُ العمر، قال الزمخشري في المستقصى: ((يقال إنه يتطوَّق كلَّ مائة سنةٍ طوقًا أبيض، وربما وُجِدَت عليه عدةُ أطواقٍ، ويبلغ من طول ذمائه وقوة نفسه أنه يُذبَح، وتُلقَى حشوة بطنه، ثم يُطبَخ بعد يوم، فيضطرب في القِدر))[19].

وقد يكون الفعلان المصوغ منهما اسم التفضيل متفقين من حيث اللفظ ومختلفين من حيث الصيغة، ومع ذلك يمكن الاستدلال عليه في كل سياق من غير لبس؛ وذلك نحو: اسم التفضيل (أَدَقُّ)، فإنه قد يكون مصوغًا من الفعل المبني للمعلوم (دقَّ) الذي بمعنى صار دقيقًا، وهو عكس غليظ، وقد جاء هذا المعنى في الحديث الذي رواه البخاري، عن أنس بن مالك ﷺ، قَالَ: ((إِنَّكُمْ لَتعمَلُونَ أَعْمَالاً هي أَدَقُّ في أعيُنِكُمْ مِنَ الشَّعَرِ، كُنَّا نَعُدُّهَا عَلَى عَهْدِ رَسُول الله ﷺ مِنَ المُوبِقاتِ))[20]، وقد يكون مصوغًا من الفعل المبني للمجهول (دُقَّ) الذي بمعنى المدقوق، والمطحون، وقد جاء في هذا المعنى قولُ الحطيئة[21]:

فقد سُوِّسْتِ أَمْرَ بَنِيْكِ حتى
تَرَكْتِهِم أَدَقَّ من الطَّحِينِ

قال الميداني معلِّقًا على اسم التفضيل في هذا البيت: ((هذا أفعلُ من المفعول وهو المدقوق))[22].

وبعد كلِّ ما تقدَّم يمكن القول: إنه ليس من طبيعة اللغة أن تخلوَ من اللَّبس والاشتراك اللغوي في كل

تركيب من تراكيبها، فقد نجد اللغويين أحيانًا يختلفون في الفعل المصوغ منه اسم التفضيل حتى وإن كان هذا الفعل ثلاثيًا؛ مثال ذلك اسم التفضيل (أَحْكَمُ)، في قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ﴾[23]، وقوله: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾[24]، فقد اختَلَفَ فيه المفسرون على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه اسم تفضيل من الحُكْم[25]، قال ابن عاشور: ((ومعنى: (أحكمُ الحاكمين) أشدُّهم حُكْمًا، واسم التفضيل يتعلَّق بماهية الفعل، فيفيد أن حكمه لا يجورُ، وأنّه لا يبطله أحدٌ))[26] ، وبذلك يكون الفعل المصوغ منه هو الفعل الثلاثي (حَكَمَ).

الثاني: أنه أفعل تفضيل من الحِكمَة[27]، أي: أكثرُ حكمةً من ذوي الحِكَم، وذهب ابن الوزير إلى أنه لا يصح في (أَحْكَمُ) هنا إلا هذا الوجه من المعنى؛ لأنه لا مناسبة بهذا المقام أن يكون (أَحْكَمُ) من الحُكمِ، فالله تعالى أجاب نوحًا عليه السلام بأنه عملٌ غيرُ صالح، فبيَّن له الحكمة على التعيين[28]، وبذلك يكون الفعل المصوغ منه هو الفعل الثلاثي (حَكُمَ).

الثالث: أنه يجوز الوجهان، يعني أن يكون الفعل المصوغ منه اسم التفضيل (أَحْكَمُ) هو (حَكَمَ)، و(حَكُمَ)، وهذا ما ذهب إليه أكثر اللغويين، قال الزمخشري: ((وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحاكِمِينَ، أي: أعلمُ الحُكَّام وأعدلُهم؛ لأنه لا فضلَ لحاكمٍ على غيره إلا بالعلم والعدل، ويجوز أن يكون من الحكمة، على أن يُبنَى من الحكمة حاكم بمعنى النسبة، كما قيل دارع من الدرع ، وحائض وطالق على مذهب الخليل))[29]، وقال أبو العباس الفاسي: ((وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحاكِمِينَ؛ لأنك أعلمُهم وأعدلُهم، فَلَمْ أَعرِفْ وجهَ حُكمِك عليه بالغرق، أو لأنك أكثر حكمة من ذوى الحِكَم، فلم أفهم حِكمةَ غرقه))[30]، وقال الشنقيطي: ((ولا يبعد أن يكون من المعنيين معًا، وإن كان هو في الحُكم أظهر؛ لأن الحكيم من الحكمة يُجمَع على الحكماء، فعلى القول بالأمرين يكون من استعمال المشترك في معنييه معًا، وهو هنا لا تعارض بل هما متلازمان، لأن الحكيم لا بد أن يعدل، والعادل لا بد أن يكون حكيمًا يضع الأمور في مواضعها))[31]. وقال فاضل السامرائي: ((وأحكمُ الحاكمين، يحتمل أن يكون معناه: أعظم ذوي الحكمة وأحسنهم تدبيرًا، ويحتمل أن يكون معناه أقضى القاضين، لأن (حكم) يحتمل أن يكون من الحكمة، ويحتمل أن يكون من القضاء ... فجمع بهذه العبارة معنيين: القضاء والحكمة))[32].

الشرط الثاني:

أن يصاغ اسم التفضيل من فعل قابل للزيادة:

يصاغ اسم التفضيل من الفعل الذي يقبل الزيادة؛ لأنه ((يقتضي اشتراك المفضل والمفضل عليه في أصل الحدث وزيادة المفضل على المفضل عليه فيه))[33]؛ نحو: عَدَلَ، وكَرُمَ، وبَخِلَ، فهذه الأفعال (العدل والكرم والبخل) ليست في الناس بدرجة واحدة، بل يتفاوت الناس فيها زيادةً ونقصًا، ولهذا جاز صياغة اسم التفضيل منها.

وأما إذا كان الفعل لا يقبل الزيادة، نحو: مات زيدٌ، وغَرِق محمدٌ، وعَمِي خالد، وفَنِي الحي؛ فإنه لا يجوز حينئذٍ صياغة اسم التفضيل منه؛ لأنه لا زيادة فيه لبعض فاعليه على بعض، بل فاعلوه متساوون فيه، فلا تفاوت في الموت، ولا في الغرق، ولا في العمى، ولا في الفناء، وحيث تمتنع الزيادة في معنى الفعل يمتنع الداعي للتفضيل؛ إذ يكون المعنى مألوفًا.

ولا يجوز كذلك في: غَرَبتِ الشمسُ وطَلَعَتْ، أن يقال: الشمسُ اليوم أَغْرَبُ منها أمس، ولا أَطْلَعُ منها[34]، جاء في معجم القواعد العربية: ((لا يصاغ اسم التفضيل إلا من فعل استوفى شروط فعلي التعجب، فلا يُبنَى من فعل ... لا يقبل التفاوت مثل (مات)، و(فني) و(طلعت الشمسُ) أو (غربت الشمسُ)، فلا

يقال: (هذا أموتُ من ذاك)، و(لا أفنى منه)، ولا (الشمس اليوم أطلعُ أو أغربُ من أمس)))[35].

وأجاز الغلاييني وراجي الأسمر صياغة اسم التفضيل من الموت إذا أريد به الضعف أو البلادة مجازًا؛ نحو: (فلانٌ أموتُ قلبًا من فلان)، أي أضعف، ونحو: (هو أموتُ منه)، أي أَبْلَدُ[36]، وكذلك أرى إمكان ذلك في غير الموت مما ذُكِر معه؛ كالغرق، والهلاك، والفناء، فإنه يجوز صياغة اسم التفضيل منها على المجاز، يقال مثلًا: زيدٌ أغرقُ في الملذات من عمرو، وأهلكُ منه للمال، وأفنى منه للصحة[37].

ولا يجوز التفضيل في القيام، والقعود، والذهاب، والإياب، لأن هذه المعاني لا يُتصوَّر فيها الزيادة[38]، فلا يزيد قيام على قيام، ولا قعودٌ على قعود، فأما ما تكرَّر فعله وكثر كأن يقوم إنسانٌ مرات متعدِّدة، وآخر أقلّ منه أو أكثر منه، فيمكن التفضيل بأكثر أو أقلّ لا بلفظ الفعل نفسه، فيقال: محمد أكثرُ قيامًا وأقلُّ قعودًا منك[39].

وأما قول الأخطل[40]:

وإنّي لَقَوّامٌ مقاوِمَ لم يكن

جَرِيرٌ ولا مَوْلَى جَرِيرٍ يَقُومُها

فإنَّ القيام فيه مأخوذ من الانتصاب للقيام بالأمر، والاضطلاع به[41]، أو أن يكون المراد أنه ينزل منازلَ سامية ليس بوسع جريرٍ ولا مولاه أن ينزلوها لما بهم من الوضاعة[42]. ولقائل أن يقول: وأين اسم التفضيل في هذا البيت؟، فيقال له: إن هذا البيت احتوى على معنى التفضيل، وكأن الشاعر قال: أنا أَقْوَمُ من جرير، إذ أنا أقُومُ مقاومَ لم يقمها جرير، فيكون الجواب عليه كما أسلفتُ.

وليس النوم كالموت، أو كالقيام والقعود؛ لأن النوم يُتصوَّر في معناه الزيادة، ولهذا لا يصحُّ مذهبُ من عدَّ الفعل (نام) من الأفعال التي لا تقبل التفاوت، قال أبو حيان: ((ومن عدَّ (نام) فيها، فليس قوله بصحيح حكى سيبويه: (ما أَنْوَمَهُ)، وقالت العرب: (هو أنومُ من فهد)، و(أنومُ من غزال))[43].

ولا يجوز أيضًا صياغة اسم التفضيل من الأفعال الناقصة والأفعال الجامدة؛ لأنها غير قابلة للزيادة، فلا يقال: محمدٌ أصبحُ من زيدٍ، ولا أمسى منه، وكذلك لا يقال: خالدٌ أعسى من جعفر.

وبعد الحديث عن شرطي صياغة اسم التفضيل من الأفعال المختلفة، أودُّ أن أقصر الحديث هنا عن صياغة اسم التفضيل من الأفعال غير الثلاثية (موضوع هذا البحث)؛ لأبيّن أنه لا يوجد شذوذ فيما ورد عن العرب من أسماء التفضيل لكلِّ فعل سواء أثلاثيًا كان أم غير ثلاثي، وما قيل عنه بأنه شاذ، يمكن رفع صفة الشذوذ عنه بتقليب النظر فيه، والوصول إلى نتائج ترده إلى القياس العربي.

وكما هو معلوم أن الفعل غير الثلاثي يشمل الفعل الرباعي، والخماسي، والسداسي، وأن كلًّا منها يأتي على أوزان مختلفة، وهذه الأوزان ليست كلُّها يُصاغ منها اسم التفضيل، فقد يكون وزنٌ واحد من بين الأوزان هو الذي يصاغ منه اسم التفضيل، وبعضها لا يصاغ منها جميعًا، المهمُّ ضابطنا في ذلك أنَّ كلَّ ما أمكن الاستدلال على فعله من أسماء التفضيل، وقَبِلَ معناه الزيادة جاز صياغة اسم التفضيل منه، وغيره لا يجوز، والحديث عن هذه الأفعال يأتي في التفصيل الآتي:

أولًا: **<u>الفعل الرباعي</u>**:

يأتي الفعل الرباعي في العربية على أربعة أوزان، هي: (أَفْعَلَ، وفَعَّلَ، وفَاعَلَ، وفَعْلَلَ)، ولا يمكن أن يُستدلَّ باسم التفضيل المصوغ من هذه الأفعال عليها إلا المصوغ من (أَفْعَلَ) وحده؛ نحو: أَعْطَى، وأَوْلَى، وأَقْفَرَ، وأفْلَسَ، وأما (فَعَّلَ، وفَاعَلَ، وفَعْلَلَ)، فلا يمكن الاستدلال بأسماء التفضيل عليها؛ فلو قيل: إنَّ (أَقْدَمُ) اسم تفضيل مصوغ من الفعل (قَدَّمَ)، و(أضربُ) اسم تفضيل مصوغ من الفعل (ضَارَبَ)، و(أَدْحَرُ) اسم

تفضيل مصوغ من الفعل (دَحْرَجَ)، لَمَا كان هذا القول مقبـولًا ولا معقـولًا؛ لعـدم إمكـان الاسـتدلال بأسـماء التفضيل على ألفاظ الأفعال التي صيغتْ منها هذه الأسماء.

ولعلَّ مما ساعد على صياغة اسم التفضيل من الفعل الرباعي الذي على وزن (أَفْعَلَ)، هو أنَّ بعض الأفعال جاءت مزيدة على هذا الوزن أكثر من مجيئها مجردة، فأعطى مثلًا تُستعمَل مزيدة على وزن (أَفْعَلَ) أكثر من استعمالها مجردة من غير الهمزة، ويقال في استعمالها مجردة: عطا يَعطُو عطوًا، ومعناه تناوَلَ[44].

وقد اختلف النحويون في جواز صياغة اسم التفضيل من الفعل الرباعي الذي على وزن (أَفْعَلَ) على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:

جواز صياغة اسم التفضيل من كلِّ فعلٍ رباعي على وزن (أَفْعَل) سواء أكانت الهمزة فيه للتعدية؛ نحو: أعطى[45]، أم لغير التعدية؛ نحو: أَغْفَى، أي: نام، فيقال: هو أعطاهم وأغفاهم، وصياغته من (أَفْعَل) لا يُغيِّر وزن الكلمة، وإنما هو تعويض همزة بهمزة، وهذا ظاهر كلام سيبويه إذ قال في باب التعجُّب: ((وبناؤه أبدًا من: فَعَلَ، وَفَعِلَ، وفَعُلَ، وأَفْعَلَ))[46]، ويرى سيبويه أنَّ بين فِعلَي التعجُّب، وأفعل التفضيل تشابهًا كبيرًا، إذ هما يتَّفقان في الوزن والصياغة والمعنى[47]، وفي كثير من الأحكام، حتى صار كلُّ واحدٍ منهما محمولًا على الآخر فيما هو أصلٌ فيه، وقد جاء في بيان العلاقة الحميمة بينهما قوله: ((وما لم يكن فيه (ما أَفْعَلَهُ) لم يكن فيه (أَفْعِلْ بِهِ رجلًا) ولا (هو أَفْعَلُ مِنْهُ) ... والمعنى في (أَفْعِلْ بِهِ) و(ما أَفْعَلَهُ) واحد، وكذلك (أَفْعَلُ مِنْهُ))[48].

ولهذا قرَّر النحويون أنَّ كلَّ ما جاز صياغة فِعْلي التعجُّب منه جاز صياغة اسم التفضيل منه، وكلَّ ما لا يجوز صياغة فِعْلي التعجب منه لم يجز صياغة اسم التفضيل منه[49]. قال أبو حيان: ((لم ينصَّ سيبويه على أنَّ (أَفْعَل) التفضيل بُنِيَ من (أَفْعَلَ)، إنَّما يُؤخَذُ ذلك بالاستدلال؛ لأنه نصَّ في أول كتابه على أنَّ بناء (أَفْعَلَ) للتعجُّب يكون من: (فَعَلَ، وَفَعِلَ، وفَعُلَ، وأَفْعَلَ)، فظاهرُ هذا أنَّ (أَفْعَلَ) الذي للتعجُّب يُبنَى من (أَفْعَلَ)، ونصَّ النحويون على أنَّ ما يُبنَى منه (أَفْعَلَ) للتعجب يُبنَى منه (أَفْعَلُ) التفضيل، فما انقاس في التعجُّب انقاس في التفضيل، وما شذَّ فيه شذَّ فيه))[50].

ويرى ابنُ مالك أنَّ سيبويه قد صرَّح باطِّراد صياغة فِعْلَي التعجُّب من الفعل الرباعي (أَفْعَلَ)، وذلك حينما ذكر أنه لا يقال: ما أَجْوَبَهُ، استغناءً بقولهم: ما أَجْوَدَ جَوَابَهُ، وشبَّه سيبويه ذلك:

- باستغنائهم بـ(تركتُ) عن (وَدَعْتُ) ماضي (يَدَعُ).
- وباستغنائهم بـ(نسوة) عن أن يجمعوا (المرأة) على لفظها.
- وباستغنائهم بـ(مَا أَكْثَرَ قَائِلَتَهُ) عن (مَا أَقْيَلَهُ)[51].

ثم بيَّن ابن مالك وجه استنباطه تصريح سيبويه بالاطِّراد من خلال هذه المشابهة في الاستغناء بقوله: ((فَجَعَلَ استغناءَهم عن (مَا أَجْوَبَهُ) بـ(مَا أَجْوَدَ جَوَابَهُ)، مساويًا لاستغنائهم عن (وَدَعْتُ) ماضي يَدَعُ بـ(تَرَكْتُ)، وعن (مَا أَقْيَلَهُ) بـ(مَا أَكْثَرَ قَائِلَتَهُ)، مع العلم بأنَّ عدولهم عن (وَدَعَ) إلى (تَرَكَ) وعن (مَا أَقْيَلَهُ) إلى (مَا أَكْثَرَ قَائِلَتَهُ) على خلاف القياس، وأنَّ (وَدَعَ) و(مَا أَقْيَلَهُ) موافقان للقياس، فيلزم أن يكون (مَا أَجْوَبَهُ) موافقًا للقياس، وهذا بَيِّنٌ))[52].

وتبع سيبويه في القول بجواز صياغة اسم التفضيل من (أَفْعَلَ) جماعةٌ من النحويين ذكر ابن عقيل طائفةً منهم، فقال: ((وهو محكيٌّ عن الأخفش أيضًا، وقال ابن هشام الخضراوي: إنه الصحيح، وقال الصفَّار: إنه الصحيح الذي يعضده النظر))[53].

ولعلَّ سائلًا يسأل: لماذا اختصَّ (أَفْعَل) من دون

أوزان الفعل الرباعي الأخرى بجواز صياغة اسم التفضيل منه، وبمساواته بالفعل الثلاثي المجرَّد في هذا الاستعمال.

وقد أجاب ابن مالك عن هذا السؤال معلِّلًا ذلك بأمرين:

1- مشابهة هذا الفعل الرباعي بالثلاثي المجرَّد من حيث عدة الحروف والحركات وسكون الثاني في الفعل المضارع لكلٍّ منهما واسم الفاعل واسم الزمان واسم المكان بخلاف غيره من الأفعال الرباعية.

ولنضرب لذلك مثالًا: الفعل الثلاثي (خَرَجَ)، يقال في تصريفه: (يَخْرُج، خَارِج، مَخْرَج)، وهو يشبه بذلك الفعل الرباعي (أَخْرَجَ)، إذ يقال في تصريفه: (يُخْرِج، مُخْرِج، مُخْرَج) ووجوه الشبه بينهما حدَّدها ابن مالك في ثلاثة أمور كلُّها تتعلق باللفظ، وهي: عدة الحروف، والحركات، وسكون الثاني منه.

2- موافقة هذا الفعل الرباعي للثلاثي الماضي في المعنى، وأَوْضَحَ ابنُ مالك هذا الأمر على النحو الآتي:

أ- أنَّ (أَفْعَلَ) يوافق (فَعَلَ) المفتوحة العين في المعنى، إذ يقال: سَرَى وأَسْرَى، وطَلَعَ على القوم وأَطْلَعَ، أي: أَشْرَفَ، وطَفَلَتِ الشَّمسُ أي: دَنَت للغروب، وأَطْفَلَتْ، وعَتَمَ اللَّيلُ وأَعْتَمَ أي: أَظْلَمَ، وعَكَلَ الأمرُ، وأَعْكَلَ.

ب- أنَّ (أَفْعَلَ) يوافق (فَعِلَ) المكسورة العين في المعنى، إذ يقال: غَطِشَ اللَّيلُ وأَغْطَشَ أي: أَظْلَمَ، وعَوِزَ الشَّيءُ وأَعْوَزَ أي: تَعَذَّرَ، وعَدِمَ الشيءُ وأَعْدَمَهُ أي: فَقَدَهُ، وعَبِسَتِ الإبلُ وأَعْبَسَتْ[54].

ج- أنَّ (أَفْعَلَ) يوافق (فَعُلَ) المضمومة العين في المعنى، إذ يقال: خَلُقَ الثَّوبُ وأَخْلَقَ، أي: بَلِيَ، وبَطُؤَ وأَبْطَأَ، وبَؤُسَ وأَبْأَسَ[55].

وبذلك استحقَّ (أَفْعَلَ) مساواته بالثلاثي المجرَّد في هذا الاستعمال من دون غيره من الأفعال المزيدة.

المذهب الثاني:

عدم جواز صياغة اسم التفضيل من كلِّ فعلٍ رباعي على وزن (أَفْعَلَ)، فيكون مثله في ذلك مثل الأوزان الأخرى (فَعَّلَ، وفَاعَلَ، وفَعْلَلَ)، والسبب في عدم جوازه أنه يلزم من صياغته على وزن (أَفْعَلَ) حذف همزة النقل، فتفوّت على الفعل الدلالة على معنى النقل والتعدية، قال ابن عقيل: ((وذهب المازني والمبرِّد وابن السرَّاج والفارسي إلى المنع مطلقًا، وحُكِي عن الأخفش))[56] ، وهؤلاء يرون أنَّ ما ورد منه في كلام العرب شاذٌّ يُحفَظ ولا يقاس عليه، وتبعهم في ذلك الزمخشري، فقال: ((ومما شذَّ من ذلك: هُوَ أَعْطَاهُمْ للدِّينارِ والدِّرْهَم، وأَوْلَاهُمْ للمعروف، وأنتَ أَكْرَمُ لِي مِنْ زيدٍ، أي: أشدُّ إكراماً، وهذا المكانُ أقفرُ من غيره أي: أشدُّ إقفارًا ... وفي أمثالهم: أَفْلَسُ مِن ابْنِ المُذَلَّقِ))[57].

المذهب الثالث:

جواز صياغة اسم التفضيل من كلِّ فعلٍ رباعي على وزن (أَفْعَلَ) إذا لم تكن همزته للتعدية؛ نحو: هذه المسألةُ أَشْكَلُ، وتلك الليلةُ أَظْلَمُ، ورأيُك أَصْوَبُ، والمكانُ أَقْفَرُ، وإن كانت للتعدية فلا يجوز صياغة اسم التفضيل منه؛ نحو: هُوَ أَعْطَاهُمْ للدَّنانيرِ، وأَوْلَاهُمْ للمَعْرُوفِ، وأَضْيَعُهُمْ للشَّيء، وهذا مذهب ابن عصفور، وصرَّح بأنَّ ما شذَّ من ذلك يُحفَظُ، ولا يقاس عليه[58].

ويرى الباحث صحة المذهب الأول؛ لأن ما ورد من أسماء التفضيل فيه لا تلتبس بالثلاثي؛ ولأنه قد شاع استعمال هذا الوزن في أفعل التفضيل، وجاء بعض ذلك في القرآن الكريم، وبعضه في الحديث النبوي الشريف، وبعضه في كلام العرب القدماء، وما زال يجري مع الشعراء بعد زمن الاستشهاد مما يدلُّ على حاجتنا إلى هذا الاستعمال للإيجاز والاختصار، وسأذكر هنا بعضَ ما ورد في النصوص المختلفة التي تؤكِّدُ ذلك:

ورد في القرآن الكريم استعمالُ اسم التفضيل على وزن (أَفْعَل) في آخر آية الدَّيْن، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ﴾[59]، فـ(أَقْسَطُ، وأَقْوَمُ) اسما تفضيل مصوغان من الفعلين الرباعيين (أَقْسَطَ، وأَقَامَ)،

الأول منهما بمعنى عَدَلَ، والثاني بمعنى أَثْبَتَ، فيكون معنى الآية: ذلكم الذي شَرَعناهُ لكم في أمرِ الدُّيون من الكتابة وغيرها أعدلُ في علم الله تعالى؛ وأثبتُ لإقامتكم الشهادة[60]، قال الزمخشري: ((فإن قلتَ: مِمَّ بُنِي أفعلا التّفضيل _ أعني: أَقْسَطُ وأَقْوَمُ؟ _ قلتُ: يجوز على مذهب سيبويه أن يكونا مبنيَّين من (أَقْسَطَ)، و(أَقَامَ)))[61]، ولا يمكن أن يكون اشتقاق (أَقْسَطُ) من الفعل الثلاثي (قَسَطَ)؛ لأنه بمعنى جَارَ، وظَلَم، قال الزجَّاج: ((ويقال أَقْسَطَ الرجلُ إذا عَدَلَ، وقَسَطَ إذا جَارَ، والعادلُ مُقْسِطٌ، والجَائِرُ قَاسِط))[62]، قال تعالى: ﴿وأَمَّا الْقاسِطُونَ فَكانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَباً﴾[63]، أي: وأمَّا الجائرون عن منهج الإسلام فكانوا وقودًا للنار تُوقَدُ أو تُسَعَّرُ بهم[64]، وقال الفرزدق[65]:

قَومٌ هُمُ قَتَلوا ابنَ هِندٍ عَنوَةً

عَمرًا وَهُم قَسَطوا عَلى النُّعمانِ

وذهب كثير من العلماء إلى أنَّ صياغة اسم التفضيل (أقسطُ) ليس من الفعل (أقسطَ) لأنه رباعي، ولا يجوز في زعمهم أن يصاغ اسم التفضيل من الفعل الرباعي، لأن ذلك يعد عندهم شاذًّا، وقد راموا إخراجه عن الشذوذ، حتى لا يُحمَل عليه القرآن، فذهبوا مذاهب شتَّى، يمكن حصرها في الآتي:

1- جوّز الزمخشري أن يكون (أَقْسَطُ) مشتقاً من (قَاسِط) بمعنى ذي قِسْط، على طريقة النسب[66]؛ نحو قولك لمن يشتغل باللَّبَنِ والتَّمْرِ: لابِنٌ وتَامِرٌ، أي: صاحب لَبَنٍ وتَمْرٍ، فهو منسوب إليهما، وكأنك قلتَ: هو لَبَنِيٌّ وتَمْرِيٌّ، وبهذا يكون (أَفْعَلُ) جامدًا لا فعل له، قال ابن عاشور: ((وهو مُشكِل، إذ ليس لهذه الزنة فعلٌ، واستشكل أيضاً بأنّ صوغه من الجامد أشدُّ من صوغه من الرباعي))[67] ، وأراد ابن عاشور أن يدفع هذا الإشكال، فقال: ((والجواب عندي أنّ النَّسبَ هنا لمَّا كان إلى المصدر شابَه المشتق: إذ المصدر أصل الاشتقاق))[68].

2- ذكر ابنُ عطيَّة أنَّ (أَقْسَط) قد يكون مأخوذًا من (قَسُطَ) بضمِّ السِّين؛ نحو: (أَكْرَمُ) من (كَرُم)، فيكون معناه: صَارَ ذَا قِسْطٍ، أي: عَدْل، ويعني ذلك أنَّ (أَقْسَطُ) مصوغ من الفعل الثلاثي، وليس مصوغًا من الفعل الرباعي، وبذلك لا يكون شاذًّا[69].

3- وذهب أبو حيان إلى أنَّ (أَقْسَط) مصوغٌ من الفعل الثلاثي (قَسَطَ) بمعنى عدل، وزعم أنَّ هذا الفعل يُعَدُّ من الأضداد، فهو يأتي بمعنى جَارَ، وبمعنى عَدَلَ، يقول أبو حيَّان: ((والذي ينبغي أن يُحمَل عليه (أَقْسَط) هو أن يكون مبنيًا من (قَسَطَ) الثلاثي بمعنى عَدَلَ، قال ابن السِّيد في (الاقتضاب) ما نصُّه: حكى ابن السكِّيت في كتاب الأضداد عن أبي عبيدة: قَسَطَ جَارَ، وقَسَطَ عَدَلَ، وأَقْسَطَ بالألف عَدَلَ لا غير. وقال ابن القطاع: قَسَطَ قُسُوطًا وقَسْطًا، جَارَ وعَدَلَ ضِدّ، فعلى هذا لا يكون شاذًا))[70].

وكذلك اسم التفضيل (أَقْوَمُ)، رأيي فيه أنه مصوغ من الفعل الرباعي (أَقَامَ)، قال أبو البقاء: ((و(أَقْوَمُ) يجوز أن يكون من (أَقَامَ) المتعدية لكنه حَذَفَ الهمزةَ الزائدةَ، ثم أتى بهمزةِ أَفْعَل))[71] ، ولكن لمَّا كانت صياغة اسم التفضيل لا تجوز عند أكثر النحويين من غير الثلاثي، وأنَّ ما ورد منه عن العرب يعدُّ شاذًّا، جَرَّهم ذلك إلى البحث عن تفسيرٍ تكون فيه صياغة (أقوم) من غير شذوذ، حتى لا يُحمَل القرآن على الشاذ، فنتج عن ذلك آراء مختلفة نجملها في الآتي:

1- جوَّز الزمخشري أن يكون (أَقْوَمُ) بمعنى قويم أي: ذي استقامة، على طريقة النسب[72].

2- جوَّز أبو البقاء أن يكون (أَقْوَمُ) من (قَامَ) اللازم ويكون المعنى: ذلك أثبتُ لقيام الشَّهادة، وقامت الشهادة: ثبتت[73].

3- جوَّز ابن عاشور أن يكون (أَقْوَمُ) مشتقًا من (قَامَ) على وزن (فَعُلَ) الدالّ على السجيّة، الذي يجيء منه قويم صفة مشبّهة[74].

وممَّا ورد أيضًا في القرآن الكريم من استعمال اسم التفضيل على وزن (أَفْعَل) قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾[75]، فـ(أَحْصَى) في هذه الآية اسمُ تفضيلٍ مصوغٌ من الفعل الرباعي (أَحْصَى)، وهذا ما ذهب إليه الزجَّاج، وذهب أيضًا إلى أنَّ (أمدًا) منصوب على (أَحْصَى)، فيكون المعنى: لنعلَمَ أهؤلاء أَحْصَى للأمد أم هؤلاء، أو منصوب بـ(لبثوا)، فيكون المعنى: أيُّ الحزبين أحصى للُبثهم في الأمد[76].

وذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّ (أَحْصَى) فعلٌ ماضٍ، وليس اسم تفضيل، لأنَّ اسم التفضيل إنما يصاغ من الفعل الثلاثي، ولا يصاغ من الفعل الرباعي، وما ورد عن العرب منه فإنه شاذٌّ يُحفَظ ولا يقاس عليه غيره[77]، ووافق الزمخشريُّ الفارسيَّ في ذلك، فقال: (((أَحْصَى) فعلٌ ماضٍ، أي: أيُّهم ضَبَطَ أَمَدًا لأوقات لبثهم، فإنْ قلتَ: فما تقولُ فيمن جعله من أفعل التفضيل؟ قلتُ: ليس بالوجه السديد، وذلك أنَّ بناءه من غير الثلاثي المجرّد ليس بقياس، ونحو: أعدى من الجرب، وأفلس من ابن المذلَّق، شاذٌّ، والقياس على الشاذ في غير القرآن ممتنع، فكيف به؟، ولأنَّ (أَمَدًا) لا يخلو: إما أن ينتصب بأفعل، فأفعلُ لا يعمل، وإما أن ينصب بـ(لبثوا)، فلا يسدُّ عليه المعنى))[78].

وهذا الذي قاله الزمخشري تعقَّبه فيه أبو حيان مبيّنًا الأمور التي ترجّح بأنه اسم تفضيل، وهي:

1- أنَّ مذهب سيبويه جواز صياغة اسم التفضيل مطلقًا من الفعل الرباعي الذي على وزن (أَفْعَلَ).

2- أنَّ مذهب ابن عصفور جواز صياغة اسم التفضيل من الفعل الرباعي الذي على وزن (أَفْعَلَ) إذا لم تكن همزته للتعديةِ، و(أحصى) ليست الهمزة فيه للتعدية.

3- أنَّ ذهابه إلى أنَّ اسم التفضيل لا يعمل ليس بصحيح، لأنه يعمل في التمييز، و(أمَدًا) تمييزٌ لا مفعولٌ به، كما تقول : زيدٌ أقطع النَّاس سيفًا[79].

ويبدو أن كثيرًا من المعاصرين اليوم يتجه إلى ترجيح كون (أحصى) اسم تفضيل، وأكتفي هنا بذكر اثنين منهم، الأول: فاضل السامرائي الذي يقول في حديثه عن تعدية اسم التفضيل إلى المفعول به: ((إنَّ اسم التفضيل لا يتعدَّى بنفسه إلى المفعول، بل يتعدَّى بواسطة حرف الجر، فهو يتعدَّى إلى المفعول به عمومًا باللام ... قال تعالى: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾))[80].

والثاني محمود صافي الذي فرق بين ما تُرَجِّحُهُ السليقة العربية، وما تُرَجِّحُهُ الصناعة اللفظية، وكان رأيه مع من رأى أنه اسم تفضيل، فقال: ((ذهب كثيرٌ من النحاة إلى أنَّ «أحصى» فعلٌ ماضٍ، وأَمَدًا مفعوله، والسليقة العربية ترجّح كونه اسم تفضيل، وأن (أمدًا) تمييز، رغم أنَّ الصناعة اللفظية على زعم بعضهم ترجّح الفعلَ، ولكن ما اعتمدناه من رأي أيّده بعضُ أساطين هذه الصناعة كالزجاج والتبريزي وغيرهما))[81].

ومن استعمال اسم التفضيل على وزن (أَفْعَل) في غير القرآن الكريم قولُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ: ((إِنَّ أَهَمَّ أَمْرِكُمْ عِنْدِي الصَّلاَةُ، فَمَنْ حَفِظَهَا وَحَافَظَ عَلَيْهَا حَفِظَ دِينَهُ، وَمَنْ ضَيَّعَهَا فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ))[82] ، فـ(أهمُّ) اسمُ تفضيلٍ مصوغٌ من الفعل الرباعي (أَهَمَّ)؛ لأنه يقال: هذا مهمٌّ وهذا أهمُّ، ولا يقال: هذا هامٌّ وهذا أهمُّ، وكذلك اسم التفضيل (أَضْيَعُ) فإنه مصوغ من الفعل الرباعي (أضاع)، ومعناه: أشدّ إضاعة.

واستعمل ذو الرمة اسم التفضيل (أَضْيَع) في شعره، فقال[83]:

وَمَا شَنَّتا خَـرْقاءَ واهِيتَا الكُلى
سَقَى بِهِمَا سـاقٍ ولمَّـا تَبَلّلا
بأضيعَ مِنْ عَيْنَيْكَ لِلْمَاءِ كُلَّمَا
تَذَكّرْتَ رَبْعًا أو تَوَهَّمْتَ مَنْزِلا

ومن ذلك أيضًا ورود اسم التفضيل (أَرْخَى) من الفعل

الرباعي (أَرْخَى)، وذلك في قول حسان بن ثابت ﷺ[84]:

إنّ الّتي نَـاوَلْتَنـي فَـرَدَدْتُهـا
قُتِلَتْ، قُتِلْتَ، فهاتِها لم تُقتَلِ

كِلْتاهُما حَلَبُ العَصيرِ فَعَاطِنِي
بِزُجاجَةٍ أَرْخـاهُمـا للمِفْصَلِ

وهذا الشاهد أيضًا كغيره من الشواهد لم يسلم من الردّ والرفض والحكم عليه بالشذوذ، قال الحريري: ((قال: أرخاهما، والقياس أن يقال: أشدُّهما إرخاءً))[85].

وورد في الأمثال من الشواهد ما يدلُّ على جواز صياغة اسم التفضيل من (أَفْعَلَ)؛ نحو قول امرأة من طَسْم في الجاهلية يقال لها عَنْز، أُخِذَتْ سبيةً فحملوها في هَوْدَج، ولاطفوها بالقول والفعل، فعند ذلك قالت: (شَرُّ يَوْمَيْها وأَغْوَاهُ لَهَا)، تقول: هذا شَرُّ أيامي حين صِرْتُ أُكْرَمُ للسِّباء[86]، وفي ذلك يقول الشاعر[87]:

شَرُّ يوميها وأغْوَاهُ لهَا
ركبت عَنْزٌ بِحِدْجٍ جَمَلَا

والشاهد فيه أنَّ اسم التفضيل (أَغْوَى) مصوغٌ من الفعل الرباعي (أَغْوَى)، ولذلك قال الميداني: (((أَغْوَى) أفعلُ من الإغواء وهو الإهلاك ... وبناء التفضيل من المنشعبة شاذ))[88].

وذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية ما سُمِع عن العرب مما صِيغَ فيه اسم التفضيل من (أَفْعَل)، فقال: ((ومن المسموعِ في ذلك: هُوَ أَعْطَاهُمْ لِلدَّرَاهِمِ، وأَوْلاَهُمْ لِلْمَعْرُوفِ، وأَكْرَمُ لِي مِنْ زيدٍ، أي: أشدُّ إكرامًا، وهذا المكانُ أقفرُ من غيره، وفي أمثالهم: أَفْلَسُ مِن ابنِ المُذَلَّق))[89].

ومما يبيّن حاجة اللغة إلى تجويز مثل هذا الاستعمال أن الأقلام ما زالت تجري به إلى اليوم، وأنَّ اللبس في أكثر ما استُعمِل منه مأمون، وأنه وسيلة إلى الإيجاز والاختصار، وبناءً على ذلك فلا أرى بأسًا لغويًا من هذه التراكيب: هو أتقنُ منه، وأسَنُّ، وأنصفُ، وأَصْوَبُ، وأفودُ، وأجدى، وأولمُ وأقرى للضيف، وأوغَلُ في الدِّين، وأخلفُ للوعد، وأوجَزُ في الكلام، وأَسْرَفُ في الأكل، وأَرْيَدُ للخير، وأَفْرَطُ حِرْصًا، وأَوحَشُ مَكَانًا وغير ذلك.

ولو تأمَّلنا في كلِّ رباعي على وزن (أَفْعَل) جاء منه اسم التفضيل لوجدنا أنه لا يلتبس مع الثلاثي؛ لأحد هذه الأسباب:

1- أنَّ الثلاثي مُهمَل لا يُستَعمَل.
2- أنَّ الثلاثي مُسْتَعمَل ولكن بقلة، فالرباعي أكثر منه استعمالًا.
3- أنَّ الثلاثي والرباعي يختلفان من حيث المعنى.
4- أنَّ هناك قرينة دالة في السياق على أنَّ اسم التفضيل من الرباعي، وليس من الثلاثي.

ثانيًا: <u>الفعل الخماسي</u>:

يأتي الفعل الخماسي في العربية على ستة أوزان، هي: (افْتَعَلَ، وانْفَعَلَ، وافْعَلَّ، وتَفَعَّلَ، وتَفَاعَلَ، وتَفَعْلَلَ)، ولا يمكن أن يُستدلَّ باسم التفضيل المصوغ من هذه الأفعال عليها إلا المصوغ من (افْتَعَلَ) وحده، وأما بقية الأوزان، فلا يمكن الاستدلال بأسماء التفضيل عليها.

وكان أبو الحسن الأخفش يجيز صياغة اسم التفضيل من (افْتَعَلَ)[90] ، وهو يجيزه أيضًا من (انْفَعَلَ)، ولكن لم أقف فيما بين يديَّ من مصادر على أيِّ اسم تفضيل ورد عن العرب صيغ من (انْفَعَلَ)، ولهذا لا أرى رأيه في ذلك.

ولقد سُمِعَ عن العرب اسم التفضيل (أَخْصَرُ)، وهو مصوغ من الفعل الخماسي المبني للمجهول (اختُصِرَ)، ولذلك عدَّه النحويون شاذًّا من جهتين، قال الزمخشري: ((ومما شذَّ من ذلك ... هذا الكلام أخصرُ))[91] ، وقال ابن مالك: ((ومن المحكوم بشذوذه من جهتين؛ قولهم: هذا أَخْصَرُ من هذا، فبنوه من (اختُصِر) وفيه مانعان: أحدُهما أنه مزيدٌ فيه، والثاني أنه فعل ما لم يسمَّ فاعله))[92]، وقال ابن عقيل: ((وشذَّ منه قولهم: هو أخصرُ من كذا، فبنَوْا أفعل التفضيل من (اختُصِر)

وهو زائد على ثلاثة أحرف، ومبني للمفعول))[93].

ورأيي أنَّ ذلك ليس بشاذ، لأن اسم التفضيل (أخصرُ) يمكن الاستدلال على فعله من غير لبس، وهو اختُصِرَ، لذلك نقول: هذا مُخْتَصَر وهذا أخصرُ، والذي حَمَل العرب على صياغته من غير الثلاثي هو أن الثلاثي من هذا الفعل لا يشاركه في المعنى، فإذا قيل: خَصَرَ الرجلُ الولدَ، فإنَّ معناه: ضَرَبَ خاصرته[94].

وممَّا جاء على وزن (افْتَعَلَ) من أسماء التفضيل (أَحْوَجُ)، فإنه صيغ من الفعل الخماسي (احتاجَ)، ومن ذلك قول أوس بن حجر[95]:

فإنَّا رَأَيْنا العِرْضَ أَحْوَجَ سَاعَةً

إلى الصَّوْنِ من رَيْطٍ يَمانٍ مُسَهَّمِ

وممَّا يُؤكِّد أنه من الفعل الخماسي (احتاج) أنَّ صفة المفضَّل عليه إذا أُخبِرَ عنه هي (محتاج)، فيقال: محمدٌ محتاجٌ إلى المال، وزيدٌ أحوجُ إلى المال منه، و(محتاج) اسم فاعل مصوغ من الفعل (احتاج)، وكذلك جاء في قول محمد بن حازم الباهلي[96]:

لئن كنتُ محتاجًا إلى الحِلْمِ إنني

إلى الجَهل في بعض الأحايين أَحْوَجُ

وقال ابن المقفع: ((وكلُّ الناسِ محتاجٌ إلى التثبُّت، وأحوجُهم إليهِ ملوكهمُ))[97].

وهناك أسماء تفضيل أيضًا وردت على وزن (افْتَعَلَ) حُكِمَ عليها بالشذوذ؛ نحو: أَشْوَقُ من اشتاق، وأَخْيَلُ من اختال، وأَحْيَلُ من احْتال[98]، وجاء في مجمع الأمثال: ((أَخْيَلُ مِنْ غُرَابٍ؛ لأنه يَختال في مِشْيته))[99].

وذكر الدَّمِيري أنَّ رجلًا اسمه شُرَيح، كان يشغله ثعلبٌ عن صلاته، فاحتال عليه بحيلة، تمكَّن بها من القبض عليه، وأخذه بغتة، فقالوا: شُرَيحٌ أدهى من الثعلب وأحيَلُ[100]، وجاء في كتاب الأذكياء أنَّ عمرو بن معد يكرب قال في الرجل الذي احتال عليه بحيلة لم يتوقعها: ((هذا أَحْيَلُ مَنْ رَأَيْتُ))[101].

وبعضُهم يجعل الصواب فيها (أَحْوَل) بالواو وليست بالياء، قال ابن قتيبة: ((يقولون (فلانٌ أَحْيَلُ من فلانٍ) من الحِيلَة، والأجودُ أَحْوَلُ لأنَّ أصل الحرف الواو ومنه الحَوْل ... وأصل الياء، في الحيلة الواو وقُلبت للكسرة ياءً وقد يقال: أَحْيَلُ من فلانٍ، وهي رديئة))[102] ، وقال ابن مالك: ((يقال: (هذا أحيَلُ من هذا وأحْوَل) أي: أكثر حيلة ... فأبدلوا الواوَ ياءً بغير موجب تصريفي))[103]، ثم بيَّن سبب الحكم على الياء بالبدلية، ((وإنما حُكِم على الياء بالبدلية، ولم يُقَل: إنهما لغتان؛ لأنهم قالوا: هما يتحاولان؛ إذا قابل كل منهما احتياله باحتيال صاحبه))[104].

واختلف النحويون في اسم التفضيل (أَحْنَك)، فذهب سيبويه إلى أنه لا فعل له[105]، وذهب ابن مالك إلى أنه مصوغ من الفعل الخماسي (احتَنَكَ)، قال ابن مالك: ((ومن أمثلة سيبويه فيما لا فعل له: (أحنَكُ الشاتينِ والبعيرين) أي أَأْكَلُهُمَا، ... والصحيح أنَّ (أَحْنَك) من قولهم: (احتَنَكَ الجرادُ ما على الأرض) أي: أكله، ولكنه شاذ؛ لكونه من (افْتَعَلَ)))[106]، وأتَّفقُ مع ابن مالك في كون (أَحْنَك) من (احتَنَكَ)؛ لأن قوله هذا مؤيَّدًا بما جاء في المعاجم اللغوية، ومن ذلك ما قاله ابن منظور: ((وقوله عزَّ وجل حاكيًا عن إبليس: ﴿لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾، مأَخوذ من احْتَنَكَ الجرادُ الأرض إذا أَتى على نبتها))[107] ، لكن لا أتَّفق معه في كونه شاذًا؛ لأنه يمكن الاستدلال على فعله؛ إما لكون الفعل الثلاثي (حَنَكَ) غير مستعمل كاستعمال الخماسي، وإما لكون ثلاثيه يأتي في معنى غير معنى احتنك.

وجعل ابن عصفور اسم التفضيل (أَتْقَى) مصوغًا من الفعل الخماسي (اتَّقى)[108]، وليس من الفعل الثلاثي، إذ لو كان من الثلاثي لقيل أوقى؛ لأنَّ فعله الثلاثي وقى، وقد ورد (أَتْقَى) في القرآن في موضعين، الأول قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾[109]، والثاني قوله تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى﴾[110]، وكذلك

ورد في الحديث النبوي الشريف في قوله ﷺ: ((يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَتْقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا))[111] ، وقوله ﷺ: ((أَمَا وَاللهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلهِ وَأَتْقَاكُمْ لَهُ))[112].

والأَوْلى في رأيي أن يكون اسم التفضيل (أَتْقَى) مصوغًا من الفعل الثلاثي؛ لأنه يقال: هذا تَقِيٌّ وهذا أتقى، وكما هو معلوم أن (تقيّ) على وزن فعيل، وهو صفة مشبهة مصوغة من الفعل الثلاثي (وقى) الذي انقلبت واوه إلى تاء في اسم التفضيل، وفي الصفة المشبهة شذوذًا.

ومن الغريب ما نُسِب إلى ابن عاشر من أنَّ اسم التفضيل أو فعل التعجب (أشدّ) لم يُستَعمل منه الثلاثي؛ لذلك فهو مصوغٌ من (اشتدَّ)، وتعقَّب النحويين: كيف يتوصَّلون به إلى التفضيل أو التعجب من الأفعال التي لم تَستَكمِل شروط التفضيل أو التعجُّب وهو في نفسه لم يَستَكمِل الشروط؟![113]، وأقولُ في الردّ عليه بأنه لمَّا كانت صفة المفضَّل عليه إذا أُخبِر عنه هي (شديد)، إذ يقال: هذا شديدٌ، وهذا أشدُّ، وكما هو معلوم أنَّ (شديد) صفةٌ مشبهةٌ على وزن فعيل، ((وفعيلٌ لا يُبنَى في مطَّرد الباب إلا من ثلاثي؛ كظريف وفعله ظَرُفَ، وشريف وفعله شَرُفَ))[114] ، دلَّ ذلك على أن له فعلًا ثلاثيًا في الأصل حتى لو قيل إنه مهمل، ولا أظن أننا بعد ذلك في حاجة إلى القول: إنه قد ثبت له فعلٌ ثلاثي في اللغة، فسواء أَ ثبت أم لم يثبت فإن الصفة المشبهة تدلُّ عليه.

ومما جعله النحويون مصوغًا من الفعل الخماسي اسمُ التفضيل (أَفْقَرُ)، فإنهم زعموا أنه مصوغ من (افْتَقَرَ)، لأنه لم يُسمَع منه الثلاثي، فاستُغنِي بالخماسي من الثلاثي[115]، ولعلهم أخذوا ذلك من قول سيبويه: ((ولم نسمعهم قالوا: (فَقِرَ)، كما لم يقولوا في الشديد: (شَدِدَ)، استغنوا باشْتَدَّ وافتَقَرَ))[116] ، وذكر ابن مالك أن أكثر النحويين يجعلون (أَفْقَر) من الشواذ؛ لاعتقادهم أنه من (افتقر)، وأنَّ ثلاثيه مهمل[117]، ثم قال: ((وليس الأمر كما اعتقدوا، بل استَعْمَلَتِ العرب فقُر وفقِر ... وممَّن خفي عليه استعمال فقُر وفقِر سيبويه. ولا حجَّةَ في قول مَن خَفِي عليه ما ظهر لغيره. بل الزيادة من الثقة مقبولة، وقد ذكر استعمال ما ادّعيت استعماله جماعة من أئمة اللغة))[118].

ولم يعجب أبا حيان كلامُ ابن مالك في هذه المسألة، وهو المعروف دائمًا بانتصاره لسيبويه، فردَّ عليه قائلًا: ((وهذا الذي تبجَّح بالاطلاع عليه لا يقدح فيما قاله سيبويه؛ لأنَّ سيبويه إنما ينقل فصيح اللغة ومستعملها لا شاذَّها، فالذين قالوا ما أَفْقَرَه! تكون لغتهم افتَقَرَ لا فَقُرَ ولا فَقِرَ؛ ألا ترى إلى قول الأخفش: «وقد ذُكر أنه يقال فَقُرَ»، فالأخفش أيضًا مع جلالته وسماعه من العرب لم يسمعه من العرب، إنما قال: «وقد ذُكر أنه يقال فَقُرَ»، وإنَّ شيئًا غابت معرفته عن سيبويه لجدير بأن يُطرح))[119].

وتقولُ: هذا الإناء أَمْلأُ من ذلك الإناء، فإنَّ (أَمْلَأ) مصوغ من (مَلَأَ) الثلاثي لا من امتلأ الخماسي[120]؛ لأنك تقول: هذا الإناء مليءٌ بالماء وذاك أَمْلَأُ منه، وبذلك يندفع قول الميداني: ((فهو إن حملته على الامتلاء أو على المملوء كان شاذًا))[121] ؛ لأن حمله على الامتلاء يعني أنه مصوغ من غير الثلاثي، وحمله على المملوء يعني أنه مصوغ من المبني للمجهول، وكلاهما شاذٌّ عند الميداني.

ثالثًا: <u>الفعل السداسي</u>:

يأتي الفعل السداسي في كلام العرب على ستة أوزان، هي: (اسْتَفْعَلَ، وافْعَوْعَلَ، وافْعَالَّ، وافْعَوَّل، وافْعَنْلَلَ، وافْعَلَلَّ)؛ نحو: (اسْتَغْفَرَ، واخْشَوْشَنَ، واحْمَارَّ، واجْلَوَّذَ، وافْرَنْقَعَ، واطْمَأَنَّ)، ولم يذكر النحويون _على حدِّ علمي_ أنَّ اسم التفضيل يصاغ من فعلٍ سداسي إلا ما

كان على وزن (اسْتَفْعَلَ)، فإن بعض النحويين جعله من الأوزان التي صيغ منها اسم التفضيل شذوذًا كما سيأتي.

وكان أبو الحسن الأخفش يجيز بناء اسم التفضيل من الفعل المزيد الذي على وزن (اسْتَفْعَل)؛ لأن أصله ثلاثة أحرف[122]، ويرى ابن عصفور أنَّ قول العرب: (أَغْنَى منه) مصوغ من (اسْتَغْنى)، وجعل صياغته منه شاذًا؛ لأنه فعلٌ غير ثلاثي[123]، وذُكِرَ أنه يقال في اللغة غَنِيَ بمعنى استغنى[124]، وفُسِّر غَنِيٌّ بمستغنٍ، قال تعالى: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ﴾[125]، جاء في تفسير هذه الآية ((أي: إن تكفروا أيُّها الناس بعدما شاهدتم من آثار قدرته وفنون نعمائه، فإن الله مستغنٍ عنكم وعن إيمانكم وشكركم وعبادتكم))[126].

والذي أراه أن (غنيّ) صفة مشبهة مصوغة من الفعل الثلاثي؛ لأنه على وزن فعيل، وإن فُسِّر (غنيٌّ) بمستغنٍ، أو (غَنِيَ) باستغنى، جاء في مرقاة المفاتيح: ((أَغْنَى: أَفْعَل التَّفْضِيل مِنْ غَنِيَ بِهِ عَنْهُ غُنْيَةً، أَيِ: اسْتَغْنَى بِهِ عَنْهُ))[127]، وذلك عند شرح الحديث القدسي: ((قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي، تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ))[128].

وكذلك جعل ابن عصفور (أَقْوَم) مصوغًا من الفعل السداسي (استقام)[129]، وعدَّ بعض النحويين (أَقْوَم) المذكور في قوله تعالى: ﴿وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ﴾[130]، مصوغًا من (استقام)[131]، لا من أقام كما مرَّ بنا سابقًا، ولعلَّ ما حمله على ذلك هو أن الفعل (قام) يأتي في اللغة بمعنى استقام، تقول: أقمتُ العود فقام، أي استقام[132]، وقال تعالى: ﴿مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾[133]، أي: مستقيمة[134]، لكن صياغة اسم التفضيل من الفعل (استقام) ستوقع في لبسٍ مع الفعل الثلاثي (قام) عند بعض النحويين؛ ولهذا قال النيلي: ((لو حذفتَ الزوائد من (استقام)، وهي الهمزة، والسين، والتاء، وبنيتَ منه أفعل التفضيل، فقلتَ: زيدٌ أقومُ من عمرو، لم يُعلَم منه أنك فضَّلتَه على غيره في الاستقامة، بل رجع المعنى إلى أنك فضَّلتَه على غيره في القيام))[135]، ومن ذهب إلى أنَّ القيام لا تفاوت فيه فستوقع هذه الصياغة في لبسٍ مع الفعل الرباعي (أقام).

ويعتقدُ بعض النحويين منهم أبو علي الفارسي أنَّ اسم التفضيل (أحيا) شاذ؛ لأنه مصوغٌ من الفعل السداسي (استحيا)، وليس له ثلاثي مستعمل يصاغ منه[136]، فكان ردُّ ابن مالك عليهم بأن قال: ((وليس الأمر كما اعتقدوا، بل استعملت العرب ... حَيِي بمعنى استحيا، ... فليس قولهم: ... ما أحياه من استحيا، بل من حَيِي ... وممَّن خفي عليه استعمال حَيِي بمعنى استحيا أبو علي الفارسي))[137]. وقال أبو حيان: ((وليس استحيا من الحياء مغنيًا عن المجرَّد، إذ سُمِع فيه: حَيِي خلافًا لزاعم ذلك))[138]، وممَّا يؤكِّد أنَّ اسم التفضيل (أحيا) مصوغ من الثلاثي وليس من السداسي، هو أن الصفة المشبهة منه وهي (حَيِيٌّ) جاءت على وزن فعيل، وفعيل يصاغ من الفعل الثلاثي، ولم يُقَل في الصفة المشبَّهة إنها قد تصاغ على وزن فعيل من غير الثلاثي شذوذًا، كما قيل هنا في اسم التفضيل.

وخلاصة ما ذهب إليه العلماء في الخماسي والسداسي المصوغ منه اسم التفضيل في نحو: افتقر، واتَّقى، واستغنى، يتَّضح من خلال الآتي:

1- مذهب الأخفش أنه يجوز صياغة اسم التفضيل من الفعل الثلاثي المزيد الذي على وزن (اسْتَفْعَل)؛ و(افْتَعَلَ)، و(انْفَعَلَ)[139].

2- مذهب ابن السراج أنه يجوز صياغة اسم التفضيل في كل فعل ثلاثي مزيد؛ لأنه أجراه مجرى الثلاثي المجرد من الزوائد، فقال: ((فإن قلتَ في (افتقر): ما أفقره، فحذفتَ الزوائد، ورددتَه إلى (فقُر) جاز، وكذلك كل ما كان مثله))[140]. واستحسن محمد

بندق الأخذ بهذا الرأي، فقال: ((من الأفضل والأحسن الأخذ بالرأي القائل بالجواز؛ لأن مثل هذه الأفعال غير الثلاثية، وإن كان قد سُمِعَ لها أفعال ثلاثية، فقيل: تَقِيَ بمعنى خافَ، وغَنِيَ بمعنى استغنى، وفقُر بمعنى افتقر إلا أنها أُهمِلت ولم تُستعمل لندرتها، واستُغني عنها بتلك الأفعال المزيدة، فأُجرِيت مجرى الثلاثي المجرد، ومن ثم فإنه يجوز بناء اسم التفضيل منها))[141].

3- مذهب ابن خروف أنه يمنع ذلك مطلقًا؛ لأن العلة التي من أجلها امتنعت صياغته من المزيد غير الجاري مجرى المجرد موجودة هنا، وهي هدم البنية وحذف زوائدها لغير موجب مع وجود البديل عن ذلك، وهو الفعل (أشد)، ونحوها، ويرى أنَّ (أَتْقَى)، و(أَغْنَى)، و(أَفْقَرُ) شاذ؛ لأنها من (اتَّقى)، و(اسْتَغْنَى)، و(افْتَقَرَ)، وإن كان قد سُمِع تَقِيَ بمعنى خاف، وغَنِيَ بمعنى اسْتَغْنَى، وفقُر بمعنى افْتَقَرَ لندوره[142].

4- مذهب ابن الخشاب أنه لا يجوز صياغته منه، وما ورد من ذلك يعود في الأصل إلى أنه ثلاثي، وإن كان لم ينطق به في فاشي اللغة، لكن يدل عليه قولهم في الصفة المشبهة: (فقير، وغني، وتقي)، وفعيلٌ لا يبنى في مطرد الباب إلا من ثلاثي؛ كظريف وفعله ظرف، وشريف وفعله شرف، وبذلك لا يعدُّ شاذًا[143]، وتبعه في ذلك المرادي مبيّنًا أن الثلاثي من هذه الأسماء ثابت في اللغة، فقال: ((وليس من الشاذ: ما أفقره وما أشهاه وما أحياه، خلافًا لأكثرهم؛ لثبوت فَقِرَ وفَقَرَ بمعنى افتقر، وشَهِيَ بمعنى اشتهى، وحَيِيَ بمعنى استحيا، ولا حجة في قول من خفي عليه ما ظهر لغيره))[144]، ونفى ابن الناظر أن يكون قد ثبت لهذه الأفعال السابقة ثلاثي مستعمل في اللغة، فقال: ((وقد قيل: إنّ لكلٍّ من هذه الصيغ فعلًا ثلاثيًّا، والحقّ أنّ ذلك غير ثابت))[145].

الهوامش:

(1) ينظر: شرح تسهيل الفوائد 50/3، وتمهيد القواعد 6/ 2655، وصوغ اسم التفضيل 79_84. (وهذه الشروط هي نفسها شروط صياغة فِعلَي التعجب، إذ هما بمنزلة واحدة، ولهذا فإن الأفعال التي لا يصاغ منها فعلا التعجب، لا يصاغ منها اسم التفضيل كذلك). ومن النحويين من جعل الشروط أكثر من ثمانية. ينظر: التذييل والتكميل 10/ 226، وتوضيح المقاصد والمسالك 2/ 897.

(2) أَي أشدُّهما أكلًا بالحَنَك. ينظر: لسان العرب 10/ 416.

(3) أَي أَشَدُّهم تأَنُّقًا في رِعْيةِ الإبل وأَعلَمُهم بها. ينظر: المصدر السابق 11/ 3.

(4) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب 297، وأوضح المسالك 287/3، وشرح ابن عقيل 175/3، وقد تخفَّف المذهب الكوفي كثيرًا في صياغة اسم التفضيل بخلاف المذهب البصري الذي كان متشدِّدًا في هذا الاتجاه. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 148.

(5) شرح ابن الناظم 342، فأزهى من زُهِي، وأعنى من عُنِي، وأشغل من شُغِل.

(6) ينظر: شرح تسهيل الفوائد 52/3.

(7) ينظر: المصدر السابق.

(8) ينظر: المصدر السابق.

(9) ينظر: المستقصى في أمثال العرب 1/ 237، وكتاب جمهرة الأمثال 2/ 67_68، ومجمع الأمثال 2/ 45.

(10) النُّوَبَاء: التثاؤب، ذُكِر أن شِظَاظاً اللصَّ كان على ناقة يَتْبَعُ رجلًا، فتثاءب شِظاظ، فتثاءبت ناقته وتثاءبت ناقة الرجل المطلوب فتثاءب الرجل من فوقها فَقَال:

أَعْدَيْتِني فَمَنْ تُرَى أَعْدَاكِ

لا حَلَّ مَنْ أَغْفَى ولا عَدَاكِ

فالتفت فرأى شظاظًا في طلبه، فأفلت. ينظر: مجمع الأمثال 2/ 45.

(11) ينظر: كتاب جمهرة الأمثال 104/2.

(12) ينظر: المصدر السابق 105/2.

(13) مجمع الأمثال 84/2.

(14) سورة النجم 52.

(15) ينظر: كتاب جمهرة الأمثال 31/2، قال أبو هلال العسكري: ((أظلمُ من ليل، من الظلمة، والمعنى أشدُّ ظلمة وبعض النحويين لا يجيزه وقد أجازه بعضهم)).

(16) مجمع الأمثال 446/1.

(17) البيت في: ديوان ليلى الأخيلية 80.

(18) ينظر: مجمع الأمثال 1/ 218.

(19) المستقصى في أمثال العرب 1/90_91.

(20) الحديث في: صحيح البخاري 103/8، رقم الحديث 6492.

(21) البيت في: ديوان الحطيئة 187.

(22) مجمع الأمثال 273/1. ويجوز أن يكون مصوغًا من الفعل المبني للمعلوم (دقَّ) بمعنى صار دقيقًا، ويكون الدقيق صفة مشبهة بمعنى المدقوق؛ لأن فعيلًا يأتي بمعنى مفعول؛ نحو: قتيل فإنه بمعنى مقتول.

(23) سورة هود 45.

(24) سورة التين 8.

(25) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن 15/ 340، الفواتح الإلهية 1/ 355.

(26) التحرير والتنوير 12/ 85.

(27) ينظر: مفاتيح الغيب 32/ 13، والتبيان في أقسام القرآن 54.

(28) ينظر: إيثار الحق على الخلق 192.

(29) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل 398/2-399.

(30) البحر المديد 533/2.

(31) أضواء البيان 11/9.

(32) التعبير القرآني 347.

(33) حاشية الصبان 64/3.

(34) ينظر: شرح الرضي على الكافية 449/3.

(35) معجم القواعد العربية 32.

(36) ينظر: جامع الدروس العربية 195/1، والمعجم المفصل في علم الصرف 150.

(37) وكلُّ ذلك جاز لوجود قرينة دلَّت عليه، ولولا وجود القرينة لما جاز فيه ذلك.

(38) ولأن أفعل التفضيل يدل على الاستمرار والدوام شأنه كشأن الصفة المشبهة.

(39) ينظر: ارتشاف الضرب 2084/4.

(40) البيت له في: ديوانه 322، شرح المفصل 465/5، وتمهيد القواعد 10/ 5025.

(41) ينظر: ارتشاف الضرب 2084/4.

(42) ينظر: شرح المفصل 466/5، هامش رقم (2).

(43) ارتشاف الضرب 2084/4.

(44) ينظر: لسان العرب 68/15.

(45) همزة أعطى تفيد التعدية؛ لأنه يقال: عطوتُ الشيءَ بمعنى تناولته، وأعطيته فلانًا، فيصير الفعلُ بالهمزة متعديًا إلى اثنين بعد أن كان دونها متعديًا إلى واحد. ينظر: شرح تسهيل الفوائد 47/3.

(46) كتاب سيبويه 73/1.

(47) أوضح ابن هشام التشابه في المعنى بينهما في كونهما يفيدان المبالغة. ينظر: مغني اللبيب 894.

(48) المصدر السابق 97/4.

(49) ينظر: الأصول في النحو 104/1، والمقرب 72/1، وشرح تسهيل الفوائد 50/3، وشرح التصريح 93/2.

(50) تفسير البحر المحيط 368/2.

(51) ينظر: شرح تسهيل الفوائد 47/3، وجاء في كتاب سيبويه 4/ 99: (((هذا باب يُستَغْنَى فيه عن (مَا أَفْعَلَهُ) بـ(مَا أَفْعَلَ فِعْلَهُ) وعن (أَفْعَلَ مِنْهُ) بقولهم: (هُوَ أَفْعَلُ مِنْهُ فعلاً) كما استُغْنِيَ بـ(تَرَكْتُ) عن (وَدَعْتُ) وكما استُغْنِيَ بـ(نسوةٍ) عن أن يجمعوا (المرأة) على لفظها؛ وذلك في الجواب. ألا ترى أنك لا تقول: (مَا أَجْوَبَهُ) إنما تقول: (مَا

أَجْوَدَ جَوَابَهُ)، ولا تقول: (هُوَ أَجْوَبُ منه)، ولكن (هو أَجْوَدُ منه جَوَابًا)، ونحو ذلك. وكذلك لا تقول: (أَجْوِبْ بِهِ)، وإنَّما تقول: (أَجْوِدْ بِجَوَابِهِ). ولا يقولون في قال يقيلُ: (مَا أَقْيَلَهُ)، استَغنَوْا بـ(مَا أَكْثَرَ قَائِلَتَهُ) و(مَا أَنْوَمَهُ في سَاعَةِ كذا وكذا) كما قالوا: (تَرَكْتُ) ولم يقولوا (وَدَعْتُ)).

(52) المصدر السابق.

(53) المساعد على تسهيل الفوائد 164/2.

(54) أي: دَنِسَتْ أَوْبَارُهَا. ينظر: لسان العرب 6/ 128.

(55) ينظر: شرح تسهيل الفوائد 3/ 48.

(56) المساعد على تسهيل الفوائد 164/2.

(57) المفصل في صنعة الإعراب 297.

(58) ينظر: المقرب 73/1.

(59) سورة البقرة 282.

(60) ينظر: التفسير الوسيط للقرآن الكريم 650/1.

(61) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل 327/1، وقول الزمخشري يؤكِّد أن سيبويه يجيز بناء اسم التفضيل من أفعل. ينظر: كتاب سيبويه 73/1.

(62) معاني القرآن وإعرابه 388/1.

(63) سورة الجن 14.

(64) ينظر: التفسير المنير 170/29.

(65) البيت في: ديوانه 641.

(66) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل 327/1.

(67) التحرير والتنوير 115/3.

(68) المصدر السابق.

(69) ينظر: المحرر الوجيز 383/1.

(70) تفسير البحر المحيط 368/2، وينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب 158/2– 159.

(71) التبيان في إعراب القرآن 120/1.

(72) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل 327/1.

(73) ينظر: التبيان في إعراب القرآن 1/ 120.

(74) ينظر: التحرير والتنوير 3/ 115.

(75) سورة الكهف 12.

(76) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 271/3.

(77) ينظر: الإغفال 2/ 359 –360.

(78) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل 705/2.

(79) ينظر: تفسير البحر المحيط 101/6.

(80) معاني النحو 316/4.

(81) الجدول في إعراب القرآن 15/ 148.

(82) الحديث في: موطأ الإمام مالك، باب وقوت الصلاة 6/1.

(83) البيتان في ديوانه: 3/ 1897 – 1898.

(84) البيت في: شرح ديوان حسان 311 – 312، ومعنى البيتين كما في الشرح: إنَّ كأس الخمر التي ناولتني فرددتُها مُزِجتْ بالماء، فهاتها صِرفًا غير ممزوجة، أهلكك الله من ساقٍ، ومع أن كلتيهما حَلَبُ العصير (فالخمر عصير العنب، والماء عصير السحاب)، فإن التي لم تُمزَج أرخى للسان من التي مُزِجتْ.

(85) درة الغواص 141.

(86) ينظر: لسان العرب 383/5، وخزانة الأدب 311/1.

(87) البيت لأحد شعراء جديس (أعداء طسم) في: الأعلام 92/5.

(88) مجمع الأمثال 359/1.

(89) شرح الكافية الشافية 1124/2.

(90) ينظر: شرح المفصل 123/4.

(91) المفصل في صنعة الإعراب 297.

(92) شرح تسهيل الفوائد 51/3.

(93) شرح ابن عقيل 175/3.

(94) ينظر: كتاب الأفعال 302/1.

(95) البيت له في: ديوانه 121، وخزانة الأدب 265/8، 266، ومعنى البيت: إنّ العرض يجب أنّ يصان أكثر من أي شيء آخر، وخاصة من الثوب الرقيق المخطَّط.

(96) البيت له في: ديوانه 43.

(97) الأدب الصغير والأدب الكبير 79.

(98) ينظر: شرح تسهيل الفوائد 3/ 46، وتوضيح المقاصد والمسالك 2/ 894، وتمهيد القواعد 6/ 2642.

(99) مجمع الأمثال 260/1.

(100) ينظر: حياة الحيوان الكبرى 257/1_258.

(101) أخبار الأذكياء 125.

(102) أدب الكاتب 327.

(103) شرح الكافية الشافية 2150/4.

(104) المصدر السابق.

(105) ينظر: كتاب سيبويه 100/4.

(106) شرح تسهيل الفوائد 51/3.

(107) لسان العرب 416/10.

(108) ينظر: شرح جمل الزجاجي 41/2.

(109) سورة الحجرات 13.

(110) سورة الليل 17.

(111) الحديث في: صحيح مسلم 4/ 1994، رقم الحديث 2577.

(112) الحديث في: صحيح البخاري 2/7 رقم الحديث 5063.

(113) ينظر: حاشية الصبان 33/3.

(114) المرتجل في شرح الجمل 150.

(115) ينظر: الأصول في النحو103/1، والصحاح 783/2، وكتاب الأفعال 461/2.

(116) كتاب سيبويه 33/4.

(117) ينظر: شرح تسهيل الفوائد 46/3.

(118) المصدر السابق.

(119) التذييل والتكميل 10/ 238.

(120) ينظر: حاشية الصبان 31/3.

(121) مجمع الأمثال 78/1.
(122) ينظر: المصدر السابق 4/ 123.
(123) ينظر: شرح جمل الزجاجي 47/2.
(124) ينظر: لسان العرب 136/15، والتذييل والتكميل 238/10.
(125) سورة الزمر 7.
(126) صفوة التفاسير 65/3.
(127) مرقاة المفاتيح 3332/8.
(128) الحديث في: صحيح مسلم 2289/4، رقم الحديث 2985.
(129) ينظر: شرح جمل الزجاجي 47/2.
(130) سورة البقرة 282.
(131) ينظر: تفسير البحر المحيط 368/2.
(132) ينظر: لسان العرب 498/12، وأساس البلاغة 111/2.
(133) سورة آل عمران 113.
(134) ينظر: تفسير البحر المحيط 37/3.
(135) التحفة الشافية في شرح الكافية 674/2.
(136) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد 163/2، وارتشاف الضرب 2077/4، والتذييل والتكميل 10/ 238.
(137) شرح تسهيل الفوائد 3/ 46.
(138) ارتشاف الضرب 180/1.
(139) ينظر: شرح المفصل 123/4.
(140) الأصول في النحو 103/1.
(141) صوغ اسم التفضيل من الألوان والحُلي والعيوب 82.
(142) ينظر: شرح التصريح 69/2.
(143) ينظر: المرتجل في شرح الجمل 150.
(144) توضيح المقاصد والمسالك 894/2.
(145) تمهيد القواعد 2649/6.

المصادر والمراجع:

1- القرآن الكريم.
2- أخبار الأذكياء: لابن الجوزي أبي الفرج عبد الرحمن بن علي (597هـ)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، بيروت، دار ابن حزم، ط1، 2003م.
3- الأدب الصغير والأدب الكبير: لعبد الله بن المقفع (142هـ)، بيروت، دار صادر.
4- أدب الكاتب: لابن قتيبة أبي محمد عبدالله بن مسلم (276هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، المكتبة التجارية، ط4، 1963م.
5- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (745هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1998م.
6- أساس البلاغة: لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري (538هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1998،1م.
7- الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن السري بن السرَّاج (316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط3، 1988م.
8- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: لمحمد الأمين بن محمد بن المختار الشنقيطي (1393هـ)، بيروت، دار الفكر، 1995م.
9- الأعلام: لخير الدين بن محمود بن محمد الزركلي (1396هـ)، دار العلم للملايين، ط15، 2002 م.
10- الإغفال وهو المسائل المصلحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه): لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (377هـ)، تحقيق: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، الظهران، جامعة الملك فهد.
11- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (521هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، القاهرة، مطبعة دار الكتب، 1996م.
12- الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دمشق، دار الفكر.
13- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام عبد الله بن يوسف الأنصاري (761هـ)، بيروت، دار الجيل، ط5، 1979م.
14- إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد: للقاسمي محمد بن إبراهيم الحسني (840هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1987م.
15- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: لأبي العباس أحمد بن محمد الفاسي (1224هـ)، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، القاهرة، 1419 هـ.
16- البديع في النحو: لأبي عبيد الله محمد بن مسعود الغزني (421هـ)، تحقيق: يوخنا مرزا الخامس، بيروت، دار الكتب العلمية، 2015م.
17- التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، إحياء الكتب العربية.
18- التبيان في أقسام القرآن: لابن قيم محمد بن أبي بكر الجوزية (751هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، بيروت، دار المعرفة.
19- التحرير والتنوير: لابن عاشور محمد الطاهر (1394هـ)، تونس، دار سحنون، 1997م.
20- التحفة الشافية في شرح الكافية: لأبي اسحاق إبراهيم بن الحسين تقي الدين النيلي (توفي في القرن السابع الهجري)، تحقيق: إمام حسن الجبوري، القاهرة، جامعة الأزهر، 1983م.
21- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (745هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ودار كنوز إشبيليا، ط1.
22- التعبير القرآني: لفاضل بن صالح السامرائي، عمان، دار عمار، ط4، 2006م.
23- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (377هـ)، تحقيق: عوض بن حمد القوزي،

ط1،1990م.
24- تفسير البحر المحيط: لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (745هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، بيروت، دار الكتب العلمية، 2001م.
25- التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج: لوهبة بن مصطفى الزحيلي (1436هـ)، دمشق، دار الفكر المعاصر، ط2، 1418هـ.
26- التفسير الوسيط للقرآن الكريم: لمحمد سيد طنطاوي (1431هـ)، القاهرة، دار نهضة مصر، ط1، 1998م.
27- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لناظر الجيش محمد بن يوسف الحلبي (778هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، القاهرة، دار السلام، ط1، 1428هـ.
28- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (749هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 2008م.
29- جامع البيان في تأويل القرآن: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، (310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1،2000 م.
30- جامع الدروس العربية: لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني (1364هـ)، بيروت، المكتبة العصرية، ط28، 1993م.
31- الجدول في إعراب القرآن: لمحمود بن عبد الرحيم صافي (1376هـ)، دمشق، دار الرشيد مؤسسة الإيمان، ط4، 1418هـ.
32- جمهرة الأمثال: لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري (395هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، بيروت، دار الفكر، ط2، 1988م.
33- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: لأبي العرفان محمد بن علي الصبان (1206هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1997م.
34- حياة الحيوان الكبرى: لأبي البقاء محمد بن موسى الدميري (808هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1424هـ.
35- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبد القادر بن عمر البغدادي (1093هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفي، وإميل بديع اليعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، 1998م.
36- درة الغواص في أوهام الخواص: للقاسم بن علي الحريري (516هـ)، تحقيق: عرفات مطرجي، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، 1998م.
37- ديوان أوس بن حجر: لأوس بن حجر (95هـ)، تحقيق: محمد يوسف نجم، بيروت، دار بيروت، 1980م.
38- ديوان الأخطل: لغياث بن غوث بن طارقة الأخطل (92هـ)، شرح وتقديم: مهدي محمد ناصر الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1994م.
39- ديوان الباهلي: لأبي جعفر محمد بن حازم الباهلي (830م)، تكملة وإصلاح: محمد خير البقاعي، دمشق، دار قتيبة، 1981م.
40- ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكّيت (246هـ)، دراسة وتبويب: مفيد محمد قميحة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1993م.
41- ديوان ذي الرمة: لأبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي (231هـ)، تحقيق: عبد القدوس أبي صالح، جدة، مؤسسة الإيمان، ط1، 1982م.
42- ديوان الفرزدق: همام بن غالب بن صعصعة أبو فراس الفرزدق (110هـ)، تحقيق: علي فاعور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1987م.
43- ديوان ليلى الأخيلية (80هـ)، عني بجمعه وتحقيقه: خليل إبراهيم العطية، وجليل العطية، العراق، وزارة الثقافة والإرشاد.
44- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن (769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دمشق، دار الفكر، ط2، 1985م.
45- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: لبدر الدين محمد بن محمد بن مالك (686هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1،2000 م.
46- شرح تسهيل الفوائد: لابن مالك محمد بن عبد الله (672هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، القاهرة، هجر، ط1، 1990م.
47- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: لخالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (905هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م.
48- شرح جمل الزجاجي: لأبي الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور (669هـ)، تحقيق: فواز الشعار، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1998م.
49- شرح ديوان حسان الأنصاري: ضبط الديوان وصححه: عبد الرحمن البرقوقي، مصر، المطبعة الرحمانية، 1929م.
50- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب: لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (686هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، ليبيا، جامعة قار يونس، 1975م.
51- شرح الكافية الشافية: لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله (672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ط1، 1982م.
52- شرح المفصل: لموفق الدين يعيش بن يعيش (643هـ)، وضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م.
53- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط4، 1987م.
54- صحيح البخاري: لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (256هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، بيروت، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.

55- صحيح مسلم: لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1954م.
56- صفوة التفاسير: لمحمد علي الصابوني، القاهرة ، دار الصابوني، ط1، 1997م.
57- صوغ اسم التفضيل من الألوان والحُلي والعيوب: لمحمد محمود بندق، المجلد الخامس، العدد الثالث، 2002م.
58- الفواتح الإلهية والمفاتح الغيبية الموضحة للكلم القرآنية والحكم الفرقانية: نعمة الله بن محمود النخجواني (920هـ)، مصر، دار ركابي، 1999م.
59- كتاب الأفعال: لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي، بيروت، عالم الكتب، ط1، 1983م.
60- كتاب سيبويه: لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م.
61- كتاب الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي (1093هـ)، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1998م.
62- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري (538هـ)، بيروت، دار الكتاب العربي، ط3، 1407هـ.
63- لسان العرب: لابن منظور أبي الفضل محمد بن مكرم (711هـ)، بيروت، دار صادر، ط3، 1414هـ.
64- مجمع الأمثال: لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري (518هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار المعرفة.
65- المحرر الوجيز: لابن عطية أبي بكر غالب بن عبد الرحمن الأندلسي (542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت، دار الكتب العلمية، 1422هـ.
66- المرتجل في شرح الجمل: لأبي محمد عبد الله بن أحمد الخشاب (567هـ)، تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1972م.
67- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: لعلي بن محمد الهروي القاري (1014هـ)، بيروت، دار الفكر، ط1، 2002م.
68- المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن (769هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دمشق، دار الفكر، وجدة، دار المدني، ط1، 1405هـ.
69- المستقصى في أمثال العرب: لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري (538هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1987م.
70- معاني النحو: لفاضل صالح السامرائي، الأردن، دار الفكر، ط1، 2000م.
71- معاني القرآن وإعرابه: لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط1،1988م.
72- المعجم المفصل في علم الصرف: لراجي الأسمر، مراجعة: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، 1997م.
73- معجم القواعد العربية في النحو والتصريف: عبد الغني الدقر (1423هـ)، دمشق، دار القلم، ط1، 1986م.
74- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام عبد الله بن يوسف الأنصاري (761هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، بيروت، دار الفكر، ط6، 1985م.
75- مفاتيح الغيب: لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (606هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م.

Formation of Nouns of Preference from Non- triliteral Verb Roots

Omar Ali Omar Ba-Babaeer

Abstract

Linguists have put so many conditions for the formation of nouns of Preference to the extent that no other noun derivation has all such conditions. Consequently, they regarded so many derivations of nouns of Preference as deviations. Since the reason behind having all these conditions is to void confusion. The researcher reduced these conditions into only two:

-To infer the derived verb from the nouns of Preference without confusion.

- the meaning of nouns of preference must denote increase.

Then the researcher tackled the derivation of the nouns of preference from the non-triliteral roots indicating that it is derived from the quadriliteral root according to the pattern af'al and derived from the five- consonant root according to the pattern aft'ala without and deviation. It is not derived from the six-consonant roots. Thus the researcher came to the conclusion that there are no deviant nouns of preference forms derived from non- triliteral roots.